

فعالية التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين

The effectiveness of external audit in reducing tax evasion: an analytical study of a sample academics and professionals opinions

* زروخي صباح

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

جامعة المسيلة-الجزائر-

Sabah.zerroukhi@univ-msila.dz

تاریخ النشر : 18/12/2024

تاریخ القبول: 13/11/2024

تاریخ الاستلام: 17/10/2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي من منظور الأكاديميين والمهنيين، تكونت عينة الدراسة من 57 مفردة، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأدلة رئيسية في جمع البيانات والمعلومات.

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي أهمية في المجال الجبائي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين؛ مع توفر سبل جبائية لمكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين كما يساهم التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، التهرب الضريبي، الأكاديميين والمهنيين المحاسبين.

تصنيف JEL: H32, L26, K34

Abstract :

This study aims to know the role of external audit in reducing tax evasion from the perspective of academics and professionals. The study sample consisted of 57 individuals. We relied on the descriptive approach in our study and used the questionnaire as a main tool in collecting data and information.

The study reached the following results: External audit is important in the tax field from the point of view of a sample of academics and professionals and the Tax means are available to combat tax evasion from the point of view of a sample of academics and professionals the External audit contributes to reducing tax evasion from the point of view of a sample of academics and professionals.

Keywords: External audit, tax evasion, academics and accounting professionals

JEL classification codes: K34, L26, H32

يؤدي إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى التأثير سلباً على إقتصاديات الدول وإضراراً بالحق العام من خلال هذا الفعل غير القانوني، وفي ظل زيادة حرية حركة رؤوس الأموال والتطور السريع للتجارة الإلكترونية أصبحت استراتيجيات التهرب الضريبي أكثر سهولة، مما أدى هذا السلوك السلبي إلى نقص الموارد المتاحة لتمويل الخدمات العامة الأساسية وخلق تشوهات اقتصادية أثرت أيضاً على المنافسة والعدالة الضريبية. وبناءً عليه يعتبر التعاون الجماعي ضرورياً لدعم الإدارة الضريبية في جهود مكافحة الظاهرة والحد منها لما لذلك من تأثير إيجابي على العقد الاجتماعي برمته.

في هذا الإطار يعتبر التدقيق الخارجي أداة للرقابة تؤدي دوراً فعالاً لمكافحة مثل هذه الممارسات اللاشرعية، حيث يسهم بشكل كبير في كشف أساليب المؤسسات الاقتصادية في الغش والتهرب الضريبي مما يساهم في ردع والتقليل من مثل هذه الممارسات.

إشكالية الدراسة: إنطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:
ما مدى فعالية التدقيق الداخلي في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين؟

الأسئلة الفرعية: للإلمام بكافة جوانب الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

❖ ماذا يقصد بالتدقيق الخارجي وما هي أنواعه؟ وما أهميته في المجال الجبائي؟

❖ ماذا يقصد بالتهرب الضريبي؟ وهل تتوفر طرق جبائية للحد منه؟

❖ هل يساهم التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي وفق ما يراه الأكاديميين والمهنيين؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

❖ للتدقيق الخارجي أهمية في المجال الجبائي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين؛

❖ تتوفر سبل جبائية لمكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين؛

❖ يساهم التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين.

منهج وأدوات الدراسة

للاستجابة لمتطلبات الدراسة اعتمدنا على إتباع المنهج الوصفي لوصف الجانب النظري المتعلق بالتدقيق الخارجي وكذلك المصطلحات المتعلقة بالتهرب الضريبي.

إضافة إلى المنهج التحليلي وذلك بإستخدام حزمة الأساليب الإحصائية للبحوث الاجتماعية SPSS أما فيما يخص الأدوات المستخدمة فقد تم الإطلاع على مجموعة من الكتب المجلات والتقارير، إلى جانب إستخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها.

تقسيمات الدراسة: تقسيم الدراسة على ثلاث محاور كالتالي:

- ١- الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي
- ٢- الإطار المفاهيمي للتدقيق الخارجي
- ٣- دراسة تحليلية لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين
- ٤- الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي

ستتناول في هذا العنصر التهرب الضريبي من خلال تعريفه وإبراز أهم أشكاله، وكذا الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة التهرب الضريبي والطرق التي يتم بها.

- ١- التهرب الضريبي أنواعه ومسبباته
- ٢- مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه
- ٣- ١.١. مفهوم التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي هو محاولة المكلف القانوني عدم الدفع الجزئي أو الكلي للضريبة المترتبة عنه دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف عدة طرق وأساليب مشروعة أو غير مشروعة" (ناصر، 2009، صفحة 06)

أما بالنسبة لعلم المالية العامة نجد مفهوم التهرب الضريبي هو "تخلوص المكلف من أداء الضريبة يصفة جزئية أو كافية، دون تحويلها إلى غيره، مما يؤثر سلبا في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها" (الخطيب ، التهرب الضريبي، 2000، صفحة 160)

- ٤- ١.٢. أنواع التهرب الضريبي
- ٥- ٤.١. التهرب الضريبي بطرق مشروعة

وتتجلى هذه الصورة في استغلال المكلف للثغرات والنقائص الموجودة في التشريعات الجبائية والتي لا تكاد تخلوا منها وتكون في الغالب من قبل عدم إحكام الصياغة أو نقص في التشريع. وقد عرفه MARGIREZ بأنه "محاولة التخلص من الضريبة في حدود القانون " (بن صغير، 2013، صفحة 103).

ويمكن أن يحدث التهرب المشروع بطرق طبيعية وذلك بتجنب الواقعة المنشئة للضريبة، أما المفكر الاقتصادي فإنه يرى التهرب المشروع في تفادي الواقع في مجال جاذبية القانون الجبائي (نوى ، 2003، صفحة 03).

1.2.2.1 التهرب الضريبي بطرق غير مشروعة

هو لجوء المكلف لاستعمال طرق ووسائل الاحتيال والغش قصد التهرب من دفع الضريبة وهو ما يسمى بالغش الضريبي، وقد تعددت التعريفات ذكر منها :

يعرف Lucien Mehl أن التهرب الضريبي هو العمل على مخالف القانون الجبائي بهدف تجنب فرض الضريبة وتخفيف قاعدة الوعاء الضريبي" (LUCIEN, 1984, p. 23).

أما André Mergairaz فيعتبر الغش الضريبي بأنه "تجنب الخضوع للضريبة من خلال إعطاء عرض خاطئ للواقع أو تفسير مضل" (ناصر، 2009، صفحة 08).

أما Camille Rosir فقد عرف الغش الضريبي لكونه " هو كل التدابير أو المناورات التي يلجأ إليها المكلفون للتخلص من الضرائب والمساهمات "

مما سبق يمكن القول بأن التهرب الضريبي هو امتناع المكلف من دفع جزء من أمواله لصالح الدولة وذلك من خلال استعمال طرق قد تكون مشروعة أو غير مشروعة ، وهذا راجع إلى أسباب تخص المكلف ، وأسباب تشرعية تخص الدولة .

2.1.1 أسباب ظهور وتنامي ظاهرة التهرب الضريبي

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من الظواهر التي تختلف باختلاف الإقتصاديات حتى وإن كان السبب الظاهري هو الرغبة في عدم تسديد الأموال الخاصة لدولة، إلا أن دوافع المكلف بالضريبة للقيام بمثل هذا السلوك فله عدة أسباب ذكر أهمها بإختصار (الخطيب ، التهرب الضريبي، 2000، صفحة 08):

❖ غياب الوعي عند المكلفين بالضريبة بسبب إعتقادهم انهم يدفعون للدولة أكثر مما يأخذون منها، وبأنهم يستطيعون الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة.

❖ غياب العدالة الضريبية في بعض التشريعات وهذا بتفسير الاستثناءات دون خلفية قانونية مما ينتج عن ذلك ردود فعل عكسية لدى المكلف تتناسب عكسا مع الوعي الضريبي .

❖ إعتقاد المكلف بثقل العبء الضريبي بسبب ارتفاع وتعدد المعدلات المفروضة على نفس الوعاء، مما يؤدي إلى الإعتقاد بظلمها ويعمل على التهرب منها .

❖ تؤدي الصياغة القانونية للتشريع الضريبي دورا في تشجيع المكلف على التهرب ، فبقدر ما تكون الصياغة معقدة يكون القانون أقل وضوحا مما يؤدي بالمكلف عدم القناعة بالضريبة ويحاول التهرب منها وإنما تكون الصياغة ضعيفة تكثر الثغرات مما يدفع بالمكلف للبحث عنها للتتجنب الضريبي.

❖ يختلف نطاق التهرب الضريبي باختلاف الظروف الاقتصادية فيزيد التهرب في فترات الكساد ويقل في فترات الانتعاش، مع مراعاة موقف الدولة تجاه التهرب الضريبي حسب الظرف الاقتصادي.

2. طرق التهرب الضريبي

لقد تنوّعت أساليب التهرب الضريبي ، واختلفت باختلاف النشاط الممارس وبشكل عام يمكن أن يتم بطريقتين، طريقة تخفيض الإيرادات ، وطريقة تعظيم التكاليف ، وهذا ما يطلق عليه التهرب عن طريق العمليات الحسابية ، أو يلجأ المكلف بالضريبة إلى تغيير الطريقة القانونية للتسجيل إلى وضعية مخالفة تماماً لها ، وهو ما يطلق عليه التهرب عن طريق العمليات المادية والقانونية .

2.1. التهرب عن طريق العمليات المحاسبية

يمكن للمكلف التهرب من دفع مستحقاته اتجاه الدولة عن طريق العمليات المحاسبية، يحاول فيها مطابقة الوثائق المحاسبية مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية، ويتم على مستويين هما، تخفيض الإيرادات، وتضخيم النفقات

2.1.1. تخفيض الإيرادات: يعد هذا النوع من التهرب الأكثر شيوعاً ، حيث يلجأ المكلف بالضريبة إلى تخفيض إيراداته ، وتعتمد هذه الطريقة في الغالب من المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقى، المجربين على مسک محاسبة حقيقية، ويظهر هذا التخفيض عن طريق الشراء والبيع بدون فواتير نقداً، أي أن عملية البيع لا تتم عن طريق المؤسسات المالية ، وهذا يؤدي إلى تسجيل رقم أعمال أقل من المحقق فعلياً .

2.1.2. تضخيم التكاليف: أتاح المشرع للمكلف حسم الأعباء المباشرة والحقيقة التي تتحملها المؤسسة من خلال نشاطها ، كما حدد لأجل ذلك شروط هي :

- ❖ أن تكون التكاليف لها علقة مباشرة بنشاط المؤسسة;
- ❖ أن تكون مستغلة لصالح المؤسسة;
- ❖ أن تحمل خلال السنة المالية (داخل الدورة)؛
- ❖ أن تكون مبررة بوثائق رسمية.

غير أن المكلف بالضريبة غالباً ما يلجأ إلى مخالفة هذه الشروط ويعمل على تضخيم هذه الأعباء ، عن طريق تسجيل أجور عمال وهميين و تضخيم قيمة فواتير المصارييف المتنوعة ، أو الاستعمال المضاعف لها أو حساب قيمة الإهلاك بطرق مخالفة للقوانين كإهلاك استثمارات قديمة سبق اهلاكها أو حساب الإهلاك للرسم على القيمة المضافة المسترجع .

2.2. التهرب عن طريق العمليات المادية والقانونية

1.2.2. التهرب عن طريق العمليات المادية: ويتم بإخفاء مشتريات من بضائع ولوازم، أو يمارس نشاطاً خارج النطاق العقاري بدون تصريح بذلك.

2.2.2. التهرب عن طريق العمليات القانونية: يقصد به خلق وضعية مادية معاكسة للوضعية القانونية وذلك باستعمال تقنيات التهرب منها:

ـ تحقيق عدة مداخل يصرح بها في عناوين مختلفة لإخضاعها لمعدلات منخفضة .

ـ الحصول على امتيازات جبائية وشبه جبائية في إطار الوكالة الوطنية لتدعم الاستثمارات أو الوكالة الوطنية لتدعم تشغيل الشباب ، ثم يتم التنازل عن الاستثمارات المقتنات خارج الرسم ، مما يفوت على خزينة الدولة إيرادات معتبرة .

II- الإطار النظري للتدقيق الخارجي

1. تعريف وأنواع التدقيق الخارجي

1.1.تعريف التدقيق الخارجي

للتدقيق تعريف متعددة تختلف بإختلاف الهيئات المهنية مثل الإتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين الاقتصاديون والماليون الذي أعطى تعريفاً للتدقيق مفاده أن التدقيق هو المقدرة على إبداء الرأي الفني المحايد حول مصداقية وصحة الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعدادها للقوائم المالية، مع التأكيد من مدى احترامها للتشريعات والقوانين المنصوص عليها في بلد النشاط. (BERNARD, 1991 , p. 28)

أما معهد المحاسبة الأمريكي فعرف التدقيق بأنه: مجموعة من المراحل المنظمة والممنهجة تعنى بجمع وتقديم الأدلة المتعلقة بنتائج مختلفة للأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك بشكل موضوعي، بهدف تحديد مدى تطابق بين النتائج المتوصلا إليها ومعايير المقررة مع ضرورة إيصال المعلومة للأطراف المعنية (توفيق ، 2004 ، صفحة 02).

أما الإتحاد الدولي للمحاسبة فقد عرفه بكونه عملية المراقبة التي تمس مختلف المعلومات الصادرة عن المؤسسة وإعطاء الرأي حول مصداقية ومدى صحتها (الرمحي ، 2002 ، صفحة 01).

كما يعرف على أنه اختبار مدى مصداقية وشرعية القوائم المالية للمؤسسة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التأكيد من صحة مختلف عملياتها وأنشطتها (GROUP CONSULTATIF D ASSURANCE .AUX PLUS PAUVRE, 2000, p. 07)

2. أنواع التدقيق الخارجي

هناك ثلث أنواع من التدقيق الخارجي وهي كما يلي (بوتين ، 2005 ، صفحة 20) :

1.2.1. التدقيق القانوني: وهو التدقيق الذي يفرضه القانون على بعض المؤسسات ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية ذات الطابع الإجباري التي يقوم بها شخص محترف يسمى محافظ الحسابات بهدف الشهادة على صحة الحسابات السنوية ومصداقيتها من حيث اعطائها الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة المالية.

1.2.2. التدقيق التعاقدى: يقوم به شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من مجلس الإدارة أو أحد مكونات المحيط الخارجي للمؤسسة، قابل للتجديد سنويًا، ذو طابع اختياري وفقاً لعقد يبرم بين المدقق والمؤسسة، ويقوم المدقق بمهامه وفقاً للمدفوعات وال نطاق والمدة المحددين في العقد المبرم بين الطرفين.

1.2.3. الخبرة القضائية: يقوم بها شخص خارجي محترف بتكليف من الجهات القضائية، وذلك استخدام تقريره في حل نزاع بين مؤسسة أو هيئة معينة أو طرف آخر متعامل معها.

2. أهمية وأهداف التدقيق الخارجي

1.2. أهمية التدقيق الخارجي

لقد تناولت أهمية التدقيق الخارجي نتيجة لأسباب عديدة، أهمها التوسيع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وزيادة حجم المؤسسات وانتشارها جغرافياً، إضافة إلى ذلك انفصال الملكية عن الإداري، كل ذلك زاد من أهمية الدور الذي يخدم به التدقيق عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المؤسسة وترتبطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط المستقبلية لها (الشحنة ، 2015، صفحة 39). ويمكن تقسيم المستفيدين من القوائم المالية إلى مستفيدين مباشرين ومستفيدين غير مباشرين:

1.1.2. المستفيدين المباشرون: يمثل المستفيدين المباشرون من القوائم المالية المدققة في المستفيدين الذين لديهم مصالح مباشرة مع المؤسسة.

❖ إدارة المؤسسة: تعتمد على الوثائق التي يتم المصادقة عليها من طرف المدقق الخارجي مما يزيد مصداقية هذه القوائم، وبالتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، ويؤدي إلى تجديد الثقة في أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافأتهم، كما يهدف التدقيق الخارجي إلى اكتشاف الأخطاء والغش في وقت مبكر بسبب الأثر النفسي الذي تركه الزيارات المفاجئة للمدقق لدى موظفي المؤسسة وبالتالي لا تتم أي محاولة في المستقبل لارتكابها أو التورط فيها، كما يعمل على اكتشاف مواطن الضعف أو التغرات في نظم الرقابية الداخلية في المؤسسة ويساعد الإدارة على اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة (التميمي ، 2004، صفحة 20).

❖ **المستثمرون:** أدى تزايد عدد المساهمين في المؤسسات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وهذا ما يستوجب ضرورة تعين مدقق يتميز بالاستقلالية والحياد يعمل على مراقبة تصرفات إدارة المؤسسة، ويقوم بإيصال المعلومات إلى المساهمين للاطمئنان على أموالهم.

❖ **الدائنوون والموردون:** يعتمد الدائنوون والموردون على تقرير المدقق الخارجي حول مصداقية وعدالة القوائم المالية لتحليله بهدف تحديد المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزامات، وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، مما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى هذه الأخيرة (الخطيب والرفاعي ، الأصول العملية لتدقيق الحسابات ، 1998 ، صفحة 12).

❖ **الربائين:** تهتم هذه الفئة بالمعلومات لمعرفة استمرارية المؤسسة، خاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الأجل، باعتبارها المورد الرئيسي والأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.

2.1.2. المستفيدين غير المباشرون

وهم المتيقرون الذين ليس لهم علاقة مباشرة ب المؤسسة، ولا يرتبط نشاطهم ارتباطاً كبيراً بنشاط المؤسسة كالنقابات العمالية، البنوك والمؤسسات المالية، أجهزة الحكومة، الاقتصاديون ورجال البحث العلمي، إدارة الضرائب، منظمات حماية البيئة.

❖ **العمال:** يعطي التدقيق الخارجي الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة ويندهم بالمعلومات التي تساعدهم في تحديد اتفاقيات مشاركة الأرباح (شريم وبركات ، 2011 ، صفحة 13).

❖ **البنوك والمؤسسات المالية:** قبل الموافقة على طلبات الإقراض تقوم البنوك بفحص القوائم المالية لتحليل المركز المالي ونتيجة الاعمال لمختلف المؤسسات الطالبة للقرض وذلك لضمان قدرتها على السداد في المواعيد المحددة.

❖ **الاقتصاديون ورجال البحث العلمي:** يعتمد رجال الاقتصاد على القوائم المالية المدققة التي تزودهم بالمعلومات المساعدة في تقديرهم للدخل الوطني والتخطيط الاقتصادي وتقدير الأثر على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات الدراسة العامة، والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات (عبد الله ، 2012 ، صفحة 15).

❖ **إدارة الضرائب:** تعتمد إدارة الضرائب على التدقيق الخارجي في تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة التي تحصل عليها من إدارة المؤسسة، إذ أن إدارة الضرائب لا يمكنها التعرف على ذلك إلا إذا قام شخص موثوق فيه ومستقل من المؤسسة بفحص عملياتها ونتائجها، مما يعطي لإدارة الضرائب صورة واضحة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائجها (الخطيب والرفاعي ، علم تدقيق الحسابات ، 2009 ، الصفحات 13-12).

❖ منظمات حماية البيئة: يعتبر تقرير المدقق الخارجي بمثابة تقدير موضوعي منظم، يحدد من خلاله مدى إلتزام المؤسسة بالقوانين واللوائح والتشريعات البيئية، وتحديد المخاطر البيئية التي تواجهها، والتأكد من إحترام المسؤولية الإجتماعية من طرف المؤسسة (شريقي و براهيمي ، 2017، صفحة 19).

2.2. أهداف التدقيق الخارجي

يمكن إيجاز الأهداف التقليدية والحديثة للتدقيق الخارجي فيما يلي (سودا، 2009، صفحة 19):

2.2.1. أهداف تقليدية: تتمثل في:

❖ التأكد من مصداقية وصحة ودقة المعلومات المثبتة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها؛
❖ الإعتماد على أدلة قوية لإبداء رأي فني محايد عن مدى التوافق بين القوائم المالية والمركز المالي؛
❖ إكتشاف الأخطاء أو الغش المتضمن في الدفاتر والسجلات؛
❖ وضع ضوابط وإجراءات لتقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش؛
❖ العمل على زيادة موثوقية القوائم المالية بهدف طمأنة مستخدميها وتمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة لاستثمارتهم؛
❖ تسهيل تحديد مبلغ الضريبة على إدارة الضرائب.

2.2.2. أهداف حديثة: تتمثل الأهداف الحديثة فيما يلي (سودا، 2009، صفحة 20):

❖ المراقبة القبلية والبعدية للخطة لتحديد مدى تحقيق الأهداف وتبين الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
❖ تقييم النتائج المتوصّل إليها وفقاً لما هو مخطط له؛
❖ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط؛
❖ التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الخطأ أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المتبعة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية؛
❖ التأكد من الحسابات الختامية من حيث خلوها من الأخطاء الحسابية والفنية المتعتمدة أو الناتجة عن الإهمال أو التقصير.

III- دراسة تحليلية لرأء عينة من الأكاديميين والمهنيين

بعد عرض الإطار المفاهيمي الذي يبيّن الأرضية النظرية لمعالجة مشكلة الدراسة نظرياً، وتمهيداً لمعالجة مشكلة الدراسة ميدانياً والإجابة على فرضيات الدراسة المطروحة، خصص هذا الجزء من البحث للدراسة الميدانية على عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، لمعرفة دور التدقيق الخارجي في

الحد من التهرب الضريبي من منظور الأكاديميين والمهنيين، أعتمد الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، وتمت المعالجة الإحصائية والتحليل آراء عينة الدراسة عن طريق البرنامج الإحصائي للحزمة الاجتماعية SPSS.V27.

1. تجهيز البيانات

1.1. تفريغ البيانات

تم ترجمة سلم الإجابة الخاص لفقرات الاستبانة من سلم تقدير لفظي حسب مقياس ليكرت الخمسي إلى سلم تقدير كمي، وهو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات استنبطه عالم النفس الأمريكي likert Rensis، يستعمل في الاختبارات النفسية والاستبيانات وخاصة في المجال الكمي، ويعتمد على اجابات تدل على درجة الموافقة أو رفض عبارة ما، واعتمدنا هذا المقياس لبيان مدى أهمية كل عبارة من عبارات الاستبانة، حيث طلب من أفراد العينة أن يحددو الإجابة الموافقة لهم وفقاً للمقياس، والمكون من خمس درجات وهي مبينة في الجدول المولى:

الجدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت الخمسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة

بعد تحويل الإجابات إلى بيانات كمية، تمت مراجعة بيانات قوائم الاستقصاء، للتأكد من اكتمالها وصلاحيتها لأجل إجراء التحاليل الإحصائية اللازمة ومن ثم ترميز قيم جميع العبارات الواردة بتلك القوائم وتفريغها على الحاسوب الآلي باستخدام برنامج Microsoft Excel وبرنامج SPSS V.27، ولما أنه قد تم ترميز إجابات عينة الدراسة من خلال إعطاء مجموعة من الأوزان التي تعبر عن الآراء المختلفة لعينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخمسي ، بحساب المدى لتحديد طول الفئات ودرجة الموافقة حيث نجد أطوال الفئات ومستوى الموافقة لكل فئة كما هو مبين في الجدول المولى:

الجدول رقم (03): ترميز إجابات عينة الدراسة

الاتجاه	المتوسط الحسابي النسيي المقابل له	المتوسط المرجح	الإجابات	الوزن
مستوى منخفض جداً من القبول	[36% - 20%]	[1.80- 1]	غير موافق بشدة	1
مستوى منخفض من القبول	[52% -36% [[2.6 - 1.80 [غير موافق	2
مستوى متوسط من القبول	[68% - 52% [[3.40- 2.60 [محايد	3
مستوى عالٍ من القبول	[68%-84% [[4.20- 3.40 [موافق	4
مستوى عالٍ جداً من القبول	[100% - 84% [[5 - 4.20 [موافق بشدة	5

المصدر: من إعداد الباحثة

2.1. تكوين متغيرات الدراسة وترميزها

تم تكوين متغيرات الدراسة اعتماداً على العبارات المعبرة عن كل منها، والجدول التالي يعطي توصيفاً للمتغيرات التي تتضمنها التحليلات الإحصائية لاحقاً.

الجدول رقم (04): تكوين متغيرات الدراسة

ترميز الأبعاد	العبارات	المتغيرات
X_1	من العبارة 1 إلى العبارة 08	التدقيق الخارجي
X_2	من العبارة 09 إلى العبارة 14	التهرب الضريبي
X_3	من العبارة 15 إلى العبارة 21	الحد من التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجدول أعلاه، تكونت متغيرات الدراسة من ثلاث (3) محاور رئيسية، شملت على 21 عبارة.

3.1. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يستخدم هذا الاختبار لتحديد طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وهذا الاختبار ضروري لاختيار نوعية الأدوات والأساليب الإحصائية التي ستسخدم في الدراسة، وللكشف عن مدى ملائمة البيانات للتوزيع الطبيعي استخدمنا اختبارين:

3.1.1. اختبار Kolmogorov-Smirnov

الجدول رقم (05): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

	Tests of Normality					
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
محور التدقيق الخارجي	0.100	57	0.200*	0.971	57	0.196
محور التهرب الضريبي	0.112	57	0.072	0.972	57	0.211
محور الحد من التهرب الضريبي	0.094	57	0.200*	0.977	57	0.342
بيانات الدراسة ككل	0.096	57	0.200*	0.980	57	0.471

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول السابق يتضح أن القيم الاحتمالية لاختبار Kolmogorov-Smirnov^a لمحاور الدراسة وبيانات الدراسة ككل أكبر من مستوى المعنوية المعتمدة في الدراسة 0.05 ، وبالتالي بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح باستخدام الاختبارات المعملية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

4.1. أساليب المعالجة الإحصائية

بغرض تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات وتفسيرها تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.V27 (Statistical Package for Social Sciences)، وتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية تمثل في:

- ❖ التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة البيانات الأولية لمجتمع الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات الأبعاد الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة؛
- ❖ المتوسط الحسابي: يعتبر من أهم مقاييس التوزع المركزية وأكثرها استخداماً، يعبر عن مدى أهمية عبارات الاستبانة عند أفراد العينة، كما يعبر عن تمركز إجابات العينة حول قيمة معينة، تبعاً للدرجات المعطاة لبدائل المقياس المستخدم؛
- ❖ الانحراف المعياري: هو من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات الدراسة حول متوسطها الحسابي، وتكون قيمه جيدة كلما اقترب من الصفر؛
- ❖ معامل الارتباط كارل بيرسون: ارتباط ثنائي يستخدم في معرفة قوة العلاقة البينية وقيمة محصورة بين (1-و1)؛
 - ❖ معامل الصدق: يقيس عبارات الاستبانة ما وضعت لقياسه،
 - ❖ معامل الثبات: يختبر مدى الاعتمادية على أداة الدراسة المستخدمة؛
 - ❖ اختبار التوزيع الطبيعي: يستخدم لمعرفة واكتشاف اعتدالية توزيع البيانات من عدمها؛
 - ❖ اختبار ستيفودنت t-test: من أجل قياس مستوى تواجد الظاهرة بإجراء مقارنة للمتوسطات مع المتوسط الافتراضي الذي يكون عادة في المقياس الخماسي يساوي 3.

2. المنهج العلمي المعتمد، مجتمع وعينة الدراسة

1.2. المنهج العلمي المعتمد

لإجراء الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الموضوع المختار، ويعتبر المنهج الوصفي من أكثر المناهج التي يتم إتباعها في دراسة الظواهر، والذي يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة يقوم على الحقائق المرتبطة بها، ومن بين الأساليب الأكثر استخداماً في المنهج الوصفي أسلوب دراسة حالة حيث: يقوم هذا الأسلوب على جمع الحقائق والبيانات والمعلومات عن حالة فردية أو مجموع من الحالات بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة أو المجتمع التي تمثله هذه الحالة.

2.2 مجتمع وعينة الدراسة

1.2.2. مجتمع الدراسة: المجموعة الأكبر التي يفترض أن نعم نتائج الدراسة عليها، وتمثل مجتمع دراستنا جميع الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، وأمام كبر حجمه وانتشاره فإنه لا يمكن اجراء عملية مسح شامل له، لذا تم الاكتفاء بعينة من هذا المجتمع لدراستها وعميم النتائج.

2.2.2. عينة الدراسة: إن اختيار نوع العينة لابد أن يكون بطريقة تضمن التمثيل الصادق للمجتمع، اعتمدنا على العينة العشوائية البسيطة لتلائمها مع دراستنا حيث: تسمح هذه الطريقة بتكافؤ الفرص أمام كل مفردات المجتمع، كما تتميز بقلة خطأ التحيز (الصياد وربع، 1984، صفحة 107)، كما يعتبر تحديد حجم العينة من الأمور التي على الباحث أن يولّها أهمية خاصة، ذلك أن صغر حجمها قد يجعلها غير ممثلة لمجتمع الدراسة، وفي مقابل ذلك فإن زيادة حجمها بشكل كبير يتطلب الكثير من الجهد والوقت والمالي، كانت عدد الاستثمارات الواردة إلينا من مجتمع الدراسة والصالحة للتحليل 57 استثمارا وبالتالي حجم عينة الدراسة 57 مفردة.

3.2. خصائص عينة الدراسة

1.3.2. توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة المئوية %	النكرار
ليسانس	21.06	12
ماستر	36.84	21
دكتوراه	24.56	14
شهادات أخرى	17.54	10
المجموع	%100	57

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

نلاحظ من الجدول السابق أن أكبر نسبة سجلت للفئة ذات المؤهل العلمي ماستر بنسبة مشاركة 36.84%， ثم تلتها فئة دكتوراه، بنسبة مشاركة 24.56%， وبعدها فئة لisanس، بنسبة مشاركة 21.06%， أما الفئة الأخيرة تمثلت في شهادات أخرى، بنسبة مشاركة 17.54%.

2.3.2. توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الموقع الوظيفي

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة وفق متغير الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	النسبة المئوية %	النكرار
أكاديميين	24.56	14
محافظ حسابات	12.28	07
خبير محاسب	05.26	03
مستشار جبائي	21.06	12
مفتشين	36.84	21
المجموع	%100	57

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت للفئة ذات الموقع الوظيفي مفتشين بنسبة مئوية 36.84 %، ثم تليها فئة أكاديميين بنسبة مئوية 24.56%， وفي الترتيب الأخير مهنة خبير محاسب بنسبة مئوية 05.26%.

3.3.2 توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة الوظيفية

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة الوظيفية

الخبرة الوظيفية	المجموع	النكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات		09	15.78
من 5-10 سنوات		13	82.22
من 11-15 سنة		16	28.07
أكثر من 15 سنة		19	33.33
المجموع		57	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت للفئة ذات الخبرة الوظيفية أكثر من 15 سنة بنسبة مئوية 33.33%， ثم تليها فئة من 11-15 سنة بنسبة مئوية 07.28%， وفي الترتيب الأخير الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة مئوية 15.78%， ومن الملاحظ أن غالبية عينة الدراسة يملكون خبرة كبيرة.

3. أداة الدراسة

1.3. وصف الاستبيانة

تم اعداد الاستبيانه وتصميمه وصياغة عباراته طبقاً لأهداف الدراسة، وبما يتلاءم مع موضوعها، وتتجدر الإشارة الى أن الاستبيان تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص بهدف الوقوف على آرائهم وتقديرهم مدى صلاحية عبارات الاستبيانه وملائمتها للمحاور المقترحة للدراسة، وتم إجراء بعض التعديلات في صياغة وترتيب عباراته وبالتالي إخراجه بشكلها النهائي، مكون من 21 عبارة و(04) محاور وفيما يلي توضيح ذلك:

المحور الأول: ويشمل مجموع البيانات العامة لعينة الدراسة وهي: الموقع الوظيفي ، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية.

المحور الثاني: التدقيق الخارجي وشمل هذا المحور على (08) عبارات.

المحور الثالث: التهرب الضريبي وشمل هذا المحور على (06) عبارات.

المحور الرابع: الحد من التهرب الضريبي وشمل هذا المحور على (07) عبارات.

2.3 ثبات وصدق أداة الدراسة

بعد وضع الاستبيانة في شكلها الأولي تم إخضاعها لاختباري الصدق والثبات.

1.2.3. اختبار ثبات إداة الدراسة

1- ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة؛ هو منح نفس النتائج في حالة إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، في ظل نفس الظروف والشروط، بمعنى تحقيق الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير في حالة إعادة توزيع الاستبانة، ولتحقق من ثبات أداة الدراسة اعتمدنا طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، يستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ، للحكم على دقة القياس، بقياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض، وموثوقية النتائج بأن يعطي المقياس قراءات متقاربة عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة، وأن يكون معامل ألفا كرو نباخ يزيد عن القيمة المعيارية (0.6) (الجعفري و الطاهر، 2020، صفحة 285)، والجدول المولى يوضح نتائج اختبار الفا كرو نباخ.

الجدول رقم (09) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لبيانات الدراسة

البيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
محور التدقيق الخارجي	من 1 إلى العبرة 08	0.669
محور التهرب الضريبي	من 09 إلى العبرة 14	0.646
محور الحد من التهرب الضريبي	من 15 إلى العبرة 21	0.725
بيانات الدراسة ككل	من 1 إلى العبرة 21	0.810

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه قيمة معامل الارتباط ألفا كرو نباخ لبيانات الدراسة ككل ومحاورها، هي أكبر من القيمة المعيارية للاختبار 0.6 الحد الأدنى، وهي قيم ممتازة وجد مناسبة، وتفي بأهداف وأغراض الدراسة حيث: أن قيمة بيانات الدراسة ككل تؤكد ثبات الاستبانة ما يعادل 81.00%.

2.2.3. اختبار صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق عبارات الاستبانة؛ مدى اتساق كل عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتهي إليه، أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر، وتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط كارل بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليها، والجدول التالي يوضح المجالات التي تنتهي إليها قيم الارتباط.

الشكل رقم (10): المجالات التي تنتهي إليها قيم الارتباط

ارتباط عكسي						ارتباط طردي					
قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	قوي جدا	قوي جدا	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	قوي جدا	قوي جدا
1-	0.9-	0.7-	0.5-	0.3-	0	0.3	0.5	0.7	0.9	1	

Source : (bnymfarej, 2015, p. 25)

الجدول رقم (11): الاتساق الداخلي لعبارات محور التدقيق الخارجي

رقم العبرة	عبارات محور التدقيق الخارجي	الاتساق مع المحور	الاتساق مع بيانات الدراسة
01	يساهم التدقيق الخارجي في زيادة جودة الإفصاح في التقارير والقواعد المالية	0,580**	0,311*
02	يقدم المدقق الخارجي صورة واضحة عن المكلف بالضريبة وبطريقة سليمة	0,573**	0,343**
03	يساهم التدقيق الخارجي في الرقابة على الأطراف المعنية بتسهيل المؤسسات الاقتصادية	0,548**	0,332*
04	هناك التزام بالقواعد المهنية من المدقق الخارجي عند القيام بعملية التدقيق الخارجي بهدف الوصول إلى معلومات ضريبية صحيحة	0,526**	0,386*
05	إن العقوبات الجزائية كافية لردع المدقق الخارجي من التستر على المخالفات الضريبية	0,618**	0,372*
06	إن إطلاع المدقق الخارجي على المستجدات المتعلقة بالضرائب يساهم في الامن الجبائي للمؤسسة	0,573**	0,503**
07	إن استقلالية المدقق الخارجي تزيد من صحة البيانات الضريبية	0,525**	0,442**
08	إن نجاح التدقيق الخارجي مرتبط بمدى اكتشاف المدقق الخارجي للأخطاء والانحرافات في القوائم المالية الم المصر بها	0,520**	0,347**
محور التدقيق الخارجي			
*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.01$			
*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع عبارات محور التدقيق الخارجي ترتبط معه، أي أن عبارات هذا المحور دالة إحصائياً ومتسقة وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (12): الاتساق الداخلي لعبارات محور التهرب الضريبي

رقم العبرة	عبارات محور التهرب الضريبي	الاتساق مع المحور	الاتساق مع بيانات الدراسة
09	التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي وصعوبة رصدها من طرف المكلفين بالضريبة يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي مما يؤدي إلى تفادي دفع الضريبة.	0,777**	0,714**
10	نقص الوعي الضريبي والثقافة الضريبية لدى المكلفين بها يؤدي إلى امتناعهم عن دفع الضريبة.	0,463**	0,377*
11	عدم وجود قوانين وتشريعات كافية لمحاربة الفساد والمتهربين ضريبياً، يساعد في زيادة حجم التهرب الضريبي.	0,740**	0,755**
12	ان تقرير ادارة الضرائب من المكلفين يساهم في الالتزام بدفع الضريبة. مما يقلل من حجم التهرب الضريبي.	0,623**	0,474**
13	عدم وجود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تساهم في زيادة التهرب الضريبي.	0,647**	0,504**
14	ان استخدام الرقمنة ستزيد من الشفافية مما يحقق العدالة الضريبية ويقلص من حجم التهرب الضريبي	0,446**	0,354**
محور التهرب الضريبي			
*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.01$			
*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع العبارات ترتبط مع محورها التهرب الضريبي، أي أن عبارات هذا المحور دالة إحصائياً ومتسقة وصادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (13): الاتساق الداخلي لعبارات محور الحد من التهرب الضريبي

رقم العبرة	عبارات الحد من التهرب الضريبي	الاتساق مع المحور	الاتساق مع بيانات الدراسة
15	هناك علاقة بين فعالية التدقيق الخارجي وصحة التصريحات الجبائية وبالتالي الالتزام الضريبي للمكلفين	0,547**	0,575**
16	تعتبر العقوبات المالية المطبقة بعد الخضوع للتدقيق كافية لردع المتهربين ضريبيا	0,641**	0,473**
17	يعلم برنامج التدقيق الخارجي على تحسين مصداقية المعلومات المتصح بها، وتخفيض من التهرب الضريبي	0,577**	0,514**
18	من أهداف المدقق الخارجي المراقبة والحد من التهرب الضريبي	0,583**	0,493**
19	إن اعتماد إدارة الضرائب على تقارير المدققين الخارجيين والقوانين المالية المدققة يساهم في الحد من التهرب الضريبي	0,648**	0,517**
20	هناك معوقات تشريعية وأخرى عملية تحد من فعالية التدقيق الخارجي مما يؤدي إلى التهرب الضريبي.	0,709**	0,613**
21	خوف المكلفين بالضربيه من التعرض للتدقيق الخارجي يؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي، ومن ثم تقليص من حجم التهرب الضريبي	0,602**	0,471**
محور الحد من التهرب الضريبي			

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $0.01 \leq \alpha$.

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه يتضح أن جميع العبارات ترتبط مع محورها، أي أن عبارات هذا المحور دالة إحصائياً ومتسقة وصادقة لما وضعت لقياسه.

2. تحليل نتائج الدراسة الإحصائية واختبار الفرضيات

نعرض في هذا العنصر النتائج المتحصل عليها إحصائياً والمتعلقة بمحاور استبيان الدراسة وكذا اختبار صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة.

1.2. تحليل نتائج الدراسة الإحصائية

1.1.2. تحليل العبارات المتعلقة بمحور التدقيق الخارجي

الجدول رقم (14): العبارات المتعلقة بمحور التدقيق الخارجي

العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسي%	الترتيب	الاتجاه
01	يساهم التدقيق الخارجي في زيادة جودة الإفصاح في التقارير والقوانين المالية	3,70	0,823	74,00	7	عال
02	يقدم المدقق الخارجي صورة واضحة عن المكلف بالضربيه وبطريقة سليمة	3,89	0,557	77,80	2	عال
03	يساهم التدقيق الخارجي في الرقابة على الأطراف المعنية بتسهيل المؤسسات الاقتصادية	3,75	0,969	75,00	5	عال
04	هناك الالتزام بالقواعد المهنية من المدقق الخارجي عند القيام بعملية التدقيق الخارجي بذل الوصول إلى معلومات ضريبية صحيحة	3,79	0,773	75,80	4	عال
05	إن العقوبات الجزائية كافية لردع المدقق الخارجي من التستر على المخالفات الضريبية	3,74	0,768	74,80	6	عال
06	إن إطلاع المدقق الخارجي على المستجدات المتعلقة بالضرائب يساهم في الامن الجبائي للمؤسسة	3,79	0,700	75,80	3	عال
07	إن استقلالية المدقق الخارجي تزيد من صحة البيانات الضريبية	3,95	0,610	79,00	1	عال
08	إن نجاح التدقيق الخارجي مرتبط بمدى اكتشاف المدقق الخارجي للأخطاء والانحرافات في القوائم المالية المتصح بها	3,67	0,893	73,40	8	عال
	بمحور التدقيق الخارجي	3,785	0,424	75,60	/	عال

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة بمحور التدقيق الخارجي، فقد جاءت العبارة رقم 07 (إن استقلالية المدقق الخارجي تزيد من صحة البيانات الضريبية)، في المرتبة الأولى ضمن مجال الاتجاه (عال)، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على هذه العبارة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.95) بوزن نسي 79.00%， وبانحراف معياري (0.610) أقل من القيمة الحرجية وهذا يشير إلى تجانس البيانات وتقاربها وتطابق وجهات النظر حول إجابات العينة هذه العبارة؛

جاءت العبارة رقم (02) في الترتيب الثاني ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة [3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن المدقق الخارجي يقدم صورة واضحة عن المكلف بالضريبة وبطريقة سليمة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.557) أقل من القيمة الحرجية 1، بوزن نسي 77.80%؛

وقدت العبارة رقم (06) في الترتيب الثالث ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة [3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن إطلاع المدقق الخارجي على المستجدات المتعلقة بالضرائب يساهمن في الأمان الجبائي للمؤسسة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.79) وبانحراف معياري (0.700) أقل من القيمة الحرجية 1، بوزن نسي 75.80%， وجاءت العبارة رقم (08) في الترتيب الأخير ضمن مجال الاتجاه (عال)، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن نجاح التدقيق الخارجي مرتبط بمدى اكتشاف المدقق الخارجي للأخطاء والانحرافات في القوائم المالية المصح بها، وبلغ متوسطها الحسابي (3.67) وبانحراف معياري (0.893)، بوزن نسي 73.40%.

بالنسبة للتقييم الكلي لمحور التدقيق الخارجي، فقد أخذ درجة عالية من الموافقة والقبول، بمتوسط حسابي (3.78)، بوزن نسي 75.60%， وانحراف معياري بقيمة (0.424) أقل من القيمة الحرجية 1، وهذا يشير إلى تجانس البيانات وتقاربها وتطابق وجهات النظر حول إجابات العينة على محور التدقيق الخارجي، مما يجعلنا نقول أن أفراد عينة محل الدراسة لهم توجه عال نحو دور وأهمية التدقيق الخارجي في المجال الضريبي.

1.2.تحليل العبارات المتعلقة بمحور التهرب الضريبي

الجدول رقم (15): العبارات المتعلقة بمحور التهرب الضريبي

الاتجاه	الترتيب	الوزن النسي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	العبارة
عال	1	77,20	0,611	3,86	التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي وصعوبة رصدها من طرف المكلفين بالضريبة يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي مما يؤدي إلى تفادي دفع الضريبة.	09
عال	2	75,80	0,674	3,79	نقص الوعي الضريبي والثقافة الضريبية لدى المكلفين بها يؤدي إلى امتناعهم عن دفع الضريبة .	10
عال	3	75,00	0,786	3,75	عدم وجود قوانين وتشريعات كافية لمحاربة الفساد والتهربين ضريبيا، يساعد في زيادة حجم التهرب الضريبي.	11

عال	4	74,00	0,865	3,70	ان تقرير ادارة الضرائب من المكلفين يساهم في الالتزام بدفع الضريبة. مما يقلل من حجم التهرب الضريبي	12
عال	6	72,20	0,881	3,61	عدم وجود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تساهم في زيادة التهرب الضريبي.	13
عال	5	73,60	0,967	3,68	ان استخدام الرقمنة ستزيد من الشفافية مما يحقق العدالة الضريبية ويقلص من حجم التهرب الضريبي	14
عال	/	74.60	0.484	3.733	محور التهرب الضريبي	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة بمحور التهرب الضريبي، فقد جاءت العبارة رقم (09) في المرتبة الأولى ضمن مجال الاتجاه (عال) أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي وصعوبة رصدها من طرف المكلفين بالضريبة يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي مما يؤدي إلى تفادي دفع الضريبة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.86) ووزن نسي 77.20%， وبانحراف معياري (0.611) أقل من القيمة الحرجية 1 ، وهذا يشير إلى تجانس البيانات وتقارها وتطابق وجهات النظر حول إجابات العينة هذه العبارة؛

جاءت العبارة رقم (10) في الترتيب الثاني ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة [3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن نقص الوعي الضريبي والثقافة الضريبية لدى المكلفين بها يؤدي إلى امتناعهم عن دفع الضريبة، وبلغ متوسطها الحسابي (3.79) وبانحراف معياري (0.674)، بوزن نسي 75.80% كما وقعت العبارة رقم (11) في الترتيب الثالث ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة [3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن عدم وجود قوانين وتشريعات كافية لمحاربة الفساد والمهربين ضريبيا، يساعد في زيادة حجم التهرب الضريبي، وبلغ متوسطها الحسابي (3.75) وبانحراف معياري (0.786) أقل من القيمة الحرجية 1، بوزن نسي 75.00%， كما جاءت العبارة رقم (13) في الترتيب الأخير ضمن مجال الاتجاه (عال)، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن عدم وجود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تساهم في زيادة التهرب الضريبي، وبلغ متوسطها الحسابي (3.61) وبانحراف معياري (0.881) أقل من القيمة الحرجية 1، بوزن نسي 72.20%， وجاءت باقي عبارات محور التهرب الضريبي ضمن المجال (عال). أما بالنسبة للتقدير الكلي لمحور التهرب الضريبي، فقد أخذ درجة عالية من الموافقة والقبول، بمتوسط حسابي (3.733)، بوزن نسي 74.60%， وانحراف معياري بقيمة (0.484) أقل من القيمة الحرجية 1، وهذا يشير إلى تجانس البيانات وتقارها وتطابق وجهات النظر حول إجابات العينة على محور التهرب الضريبي، ما يجعلنا نقول أن أفراد العينة محل الدراسة لهم توجه عال نحو توفر سبل الحد من التهرب الضريبي.

3.1.2. تحليل العبارات المتعلقة بمحور الحد من التهرب الضريبي

الجدول رقم (16): العبارات المتعلقة بمحور مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	الترتيب	الاتجاه
15	هناك علاقة بين فعالية التدقيق الخارجي وصحة التصريحات الجبائية وبالتالي الالتزام الضريبي للمكلفين	3.82	0,658	76.40	2	عال
16	تعتبر العقوبات المالية المطبقة بعد الخضوع للتدقيق كافية لردع المتهربين ضريبيا	3,25	1,048	65.00	7	متوسط
17	يعمل برنامج التدقيق الخارجي على تحسين مصداقية المعلومات المصرح بها، وتخفيض من التهرب الضريبي	3.86	0,934	77,20	1	عال
18	من أهداف المدقق الخارجي المراقبة والحد من التهرب الضريبي	3,68	0,985	73,60	6	عال
19	أن اعتماد إدارة الضرائب على تقارير المدققين الخارجيين والقواعد المالية المدققة يساهم في الحد من التهرب الضريبي	3,68	0,948	73,60	5	عال
20	هناك معوقات تشريعية وأخرى عملية تحد من فعالية التدقيق الخارجي مما يؤدي إلى التهرب الضريبي .	3.82	0,966	76.40	3	عال
21	خوف المكلفين بالضررية من التعرض للتدقيق الخارجي يؤدي إلى زيادة الالتزام الضريبي . ومن ثم تقليل من حجم التهرب الضريبي	3,68	0,848	73,60	4	عال
	محور الحد من التهرب الضريبي	3.739	0.565	74.60	/	عال

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب العبارات الخاصة بمحور مساهمة التدقيق الخارجي في الحد

من التهرب الضريبي، فقد جاءت العبارة رقم (17) في المرتبة الأولى ضمن مجال الاتجاه (عال) أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن برنامج التدقيق الخارجي يعمل على تحسين مصداقية المعلومات المصرح بها، وتخفيض من التهرب الضريبي، وبلغ متوسطها الحسابي (3.86) وبنحراف معياري (0.934)، وزن نسبي 77.20٪.

جاءت العبارة رقم (15) في الترتيب الثاني ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة [3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن هناك علاقة بين فعالية التدقيق الخارجي وصحة التصريحات الجبائية وبالتالي الالتزام الضريبي للمكلفين، وبلغ متوسطها الحسابي (3.82) وبنحراف معياري (0.658)، وزن نسبي 76.40٪.

وقدت العبارة رقم (20) في الترتيب الثالث ضمن مجال الاتجاه (عال) حسب المحك المعتمد في الدراسة [3.40–4.20]، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن هناك معوقات تشريعية وأخرى عملية تحد من فعالية التدقيق الخارجي مما يؤدي إلى التهرب الضريبي، وبلغ متوسطها الحسابي (3.82) وبنحراف معياري (0.966) أقل من القيمة الحرجية 1، وزن نسبي 76.40٪، و جاءت العبارة رقم (16) في الترتيب الأخير ضمن مجال الاتجاه (عال)، أي موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن العقوبات المالية المطبقة بعد الخضوع للتدقيق كافية لردع المتهربين ضريبيا بدرجة متوسطة فقط، وبلغ متوسطها الحسابي (3.25) وبنحراف معياري (1.048)، وزن نسبي 65.00٪.

أما بالنسبة للتقييم الكلي لمحور مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي، أخذ درجة عالية من الموافقة والقبول، بمتوسط حسابي بمتوسط حسابي (3.739)، وزن نسبي 74.60٪.

وانحراف معياري بقيمة (0.565) أقل من القيمة الحرجية 1، وهذا يشير إلى تجانس البيانات وتقاربها وتطابق وجهات النظر حول إجابات العينة على هذا المحور، ما يجعلنا نقول أن أفراد العينة محل الدراسة لهم توجه عال نحو مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي.

4.1.2. ترتيب الأهمية النسبية لمحاور الدراسة

الجدول رقم (17): ترتيب الأهمية النسبية لمحاور الدراسة

الاتجاه	الترتيب	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محاور الدراسة
عال	1	75,60	0,424	3,785	محور التدقيق الخارجي
عال	2	74,60	0,484	3,733	محور التهرب الضريبي
عال	3	74,60	0,565	3,739	محور مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه وحسب ترتيب الأهمية النسبية لمحاور بيانات الدراسة، عينة الدراسة قد أولت اهتماماً أكبر بمحور التدقيق الخارجي مقارنة بمحاور الأخرى للدراسة، جاء في المرتبة الأولى بدرجة عالية من القبول والموافقة، بوزن نسبي 75.60% ومتوسط حسابي (3.785)، وانحراف معياري أقل من القيمة الحرجية واحد (1) بقيمة 0.424، وفي الترتيب الثاني محور التهرب الضريبي جاء ضمن الدرجة العالية كذلك بوزن نسبي 74.60%， بمتوسط حسابي (3.733)، وانحراف معياري أقل من القيمة الحرجية واحد (1) بقيمة 0.484، في حين يأتي الترتيب الأخير محور الحد من التهرب الضريبي والأقل أهمية بالنسبة لعينة الدراسة من المحاور الأخرى، ضمن المجال العال كذلك من القبول والموافقة بمتوسط حسابي (3.739)، بوزن نسبي (74.60%) وانحراف معياري (0.565) أقل من القيمة الحرجية واحد (1).

2.2. اختبار فرضيات الدراسة (Test of Hypotheses).

بعد تقديم الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، ووصف العينة إحصائياً، واختبار توزيع البيانات، وكذا قياس استجابات عينة الدراسة نحو عبارات الاستبيان، تأتي مرحلة مهمة وتمثلة في التحقق من مدى تحقق الفرضيات المصاغة من عدمها وهذا ما نتناوله في هذا المطلب.

2.2.1. اختبار الفرضية الأولى للدراسة

للتتحقق من مدى تتحقق الفرضية الأولى في المجال العباني من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين (One-*sample* Test)، والجدول المولى يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الأولى للدراسة

نتيجة الفرض البديل	One-Sample Test						
	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	Sig (2-tailed)	T الجدولية	T المحسوبة	df درجات الحرية	n عدد العينة
قبول	0.424	3.785	0.000	2.000	13.967	56	57

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري 0.424 وهي أقل من القيمة الحرجية 1، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على تجانس البيانات(إجابات) وتقارها وقلة تشتتها عن وسطها الحسابي وتطابق وجهات نظر عينة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي 3.785 وهو أكبر من القيمة المعيارية (3)، بذلك تنتهي إجابات المبحوثين إلى المستوى العال من القبول والموافقة حسب محك المعتمد في الدراسة [4.20-3.40]، القيمة المحسوبة لاختبار Tتساوي 13.967 أكبر من المجدولة 2.000، عند درجة حرية 56 (2-tailed) وبمستوى دلالة 0.000:

مما سبق وبالرجوع إلى قاعدة القرار (مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل منها فإننا نرفض الفرض الصفي ونقبل الفرض البديل، والعكس إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المعتمدة في الدراسة فإننا نقبل الفرض الصفي ونرفض الفرض البديل)، وعليه فإننا نرفض الفرض الصفي ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

للتدقيق الخارجي أهمية في المجال الجبائي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين.

2.2.2. اختبار الفرضية الثانية للدراسة

تتوفر سبل جبائية لمكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين

المحاسبين

لاختبار صحة الفرضية الثانية للدراسة يتم استخدام اختبار ستودنت للعينة الأحادية-One (One-Sample Test)، والجدول المولاي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (19): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الثانية للدراسة

One-Sample Test							
Test Value = 3							
نتيجة الفرض البديل	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	Sig (2-tailed)	T الجدولية	T المحسوبة	df درجات الحرية	n عدد العينة
قبول	0.484	3.733	0.000	2.000	11.431	56	57

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري 0.484 وهي أقل من القيمة الحرجية 1، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على تجانس البيانات(إجابات) وتقارها وقلة تشتتها عن وسطها الحسابي وتطابق وجهات نظر عينة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي 3.733 وهو أكبر من القيمة المعيارية (3)، بذلك تنتهي إجابات المبحوثين إلى المستوى العال من القبول (موافق) حسب محك المعتمد في الدراسة [4.20-3.40]، القيمة المحسوبة لاختبار Tتساوي 11.431 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.000، عند درجة حرية 56 (2-tailed) وبمستوى دلالة 0.000:

مما سبق وبالرجوع إلى قاعدة القرار (مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل منها فإننا نرفض الفرض الصافي ونقبل الفرض البديل، والعكس إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المعتمدة في الدراسة فإننا نقبل الفرض الصافي ونرفض الفرض البديل)، وعليه فإننا نرفض الفرض الصافي ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

تتوفر سبل جبائية لمكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين

3.2.2. اختبار الفرضية الثالثة للدراسة

يساهم التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين

لاختبار صحة الفرضية الثالثة للدراسة يتم استخدام اختبار ستودنست للعينة الأحادية-One (One-Sample Test)، والجدول المولى يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم (20): نتائج اختبار ستودنست للفرضية الثالثة للدراسة

One-Sample Test							
Test Value = 3							
نتيجة الفرض البديل	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	Sig (2-tailed)	T الجدولية	T المحسوبة	df درجات الحرية	n عدد العينة
قبول	0.565	3.739	0.000	2.000	9.878	56	57

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V27

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الانحراف المعياري 0.565 وهي أقل من القيمة الحرجية 1، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على تجانس البيانات (الإجابات) وتقاربه وقلة تشتتها عن وسطها الحسابي وتطابق وجهات نظر عينة الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي 3.739 وهو أكبر من القيمة المعيارية (3)، بذلك تنتهي إجابات المبحوثين إلى المستوى العال من القبول (موافق) حسب محك المعتمد في الدراسة [4.20- 3.40]، القيمة المحسوبة لاختبار آتساوي 9.878 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.000، عند درجة حرية 56 (2-tailed) وبمستوى دلالة 0.000:

مما سبق وبالرجوع إلى قاعدة القرار (مقارنة قيمة مستوى الدلالة المحسوبة وقيمة مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة أقل منها فإننا نرفض الفرض الصافي ونقبل الفرض البديل، والعكس إذا كانت مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من المعتمدة في الدراسة فإننا نقبل الفرض الصافي ونرفض الفرض البديل)، وعليه فإننا نرفض الفرض الصافي ونقبل الفرض البديل المطروح في الدراسة التالي:

يساهم التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين

IV- الخاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والإستنتاجات النظرية والتطبيقية، كما تم طرح مجموعة من الإقتراحات وعدة مواضيع تمثل آفاق الدراسة.

أولاً: الإستنتاجات النظرية

- ❖ عدم وجود العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع تساهم في زيادة التهرب الضريبي
- ❖ الخطورة الكبيرة التي يشكلها التهرب الضريبي على الميزانية العامة للدولة والانفاق العام
- ❖ مساهمة التدقيق الخارجي في زيادة جودة الإفصاح في التقارير والقوائم المالية

ثانياً: الإستنتاجات التطبيقية

❖ نتج عن تحليل آراء واتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات محور التدقيق الخارجي، انتماهه لمستوى عال من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي قدره (3.785)، ويشير ذلك إلى دور وأهمية التدقيق الخارجي في المجال الجبائي؛

❖ نتج عن تحليل آراء واتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات محور التهرب الضريبي، انتماهه لمستوى عال من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي قدره (3.733)، ويشير ذلك لتوفر السبل الجبائية للحد من التهرب الضريبي.

❖ نتج عن تحليل آراء واتجاهات عينة الدراسة نحو عبارات محور مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي، انتماهه لمستوى عال من القبول والموافقة، بمتوسط حسابي قدره (3.739)، ويشير ذلك دور وإسهام التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي.

❖ نتج عن ترتيب الأهمية النسبية لمختلف محاور الدراسة (محور التدقيق الخارجي، محور التهرب الضريبي، محور مساهمة التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي)، المحور الأقوى والذي يوليه الأكاديميين والمهنيين المحاسبين اهتماماً أكبر هو محور التدقيق الخارجي، بمتوسط حسابي 3.785 أعلى من المتوسطات الحسابية لمحاور الأخرى.

إختبار الفرضيات: بناءً على النتائج المتوصل إليها

❖ الفرضية الأولى للدراسة، للتدقيق الخارجي أهمية في المجال الجبائي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين ، إنطلاقاً من النتيجة الأولى تم تأكيد صحة الفرضية.

❖ نتج عن اختبار الفرضية الثانية للدراسة، توفر سبل جبائية لمكافحة التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، إنطلاقاً من النتيجة الثانية تم تأكيد صحة الفرضية

نتج عن اختبار الفرضية الثالثة للدراسة، يساهم التدقيق الخارجي في الحد من التهرب الضريبي من وجهاً نظر عينة من الأكاديميين والمهنيين المحاسبين، إنطلاقاً من النتيجة الثالثة تم تأكيد صحة الفرضية.

ثالثاً: الإقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم بعض الإقتراحات:

- ❖ ضرورة تقييم مدى امثال المؤسسات الإقتصادية للتشريعات الضريبية المعول بها بما في ذلك المعايير المحلية والدولية.
- ❖ ضرورة تقديم المدققين الخارجيين النصائح والتوجيهات للمؤسسات الإقتصادية حول كيفية تنظيم شؤونها المالية بطريقة تتوافق مع القوانين الضريبية وتقليل فرص التهرب الضريبي.
- ❖ وجوب التحقق من صحة العمليات المالية للشركة والتأكد من تسجيلها بشكل صحيح، مما يقلل من فرص التلاعب بالأرقام للتهرب الضريبي.
- ❖ وجوب تقديم تقارير شفافية ودقيقة حول الوضع المالي للشركة، مما يسهل عمل الجهات الضريبية في فحص الإقرارات الضريبية ومقارتها بالحقائق المالية الحقيقة.
- ❖ ضرورة التعاون مع الجهات الضريبية: يمكن لشركات التدقيق الخارجي التعاون مع الجهات الضريبية لتبادل المعلومات والبيانات بشكل شفاف، مما يعزز التعاون في مكافحة التهرب الضريبي.
- ❖ التدريب والتنقيف: يمكن للمدققين الخارجيين تقديم برامج تدريب وتنقيف للشركات حول أهمية الامتثال الضريبي والتدابير الوقائية ضد التهرب، مما يساعد في زيادة الوعي والالتزام الشركات بالتشريعات الضريبية.

-V قائمة المراجع

- ❖ bnymfarej, E. (2015). Data analysais, . the statisical economic and social research and training center for Islamic countries(SERIC). Ankara, Turkey,: whtout Edition.
- ❖ BERNARD , G. (1991). AUDIT FINANCIER GUIDE POUR L AUDIT DE L INFORMATION FINANCIERE DES ENTREPRISES. PARIS: DUNOD.
- ❖ GROUP CONSULTATIF D ASSURANCE AUX PLUS PAUVRE. (2000). AUDIT EXTERNE DES INSTITUTIONS DE MICRO FINANCE -GUIDE PRATIQUE. FRANCE.
- ❖ LUCIEN, M. (1984). SCIENCES ET TECHNIQUE FISCALES. PARIS: P-U-F.
- ❖ التميمي ، هـ. (2004). مدخل إلى التدقيق الناحية النظرية والعلمية. عمان الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ❖ الجعفري, م & الطاهر, هـ. (2020). دور الوعي بالذات في سلوك القائد الغداري دراسة حالة جامعة جامع الخرطوم. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية. 275-290.
- ❖ الخطيب , خـ. (2000). التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق. 150-165, 16(2),

- ❖ الخطيب , خ & ..الرافاعي , خ. (1998). الأصول العملية لتدقيق الحسابات . عمان الأردن : دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- ❖ الخطيب , خ & ..الرافاعي , خ. (2009). علم تدقيق الحسابات . عمان الأردن : دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- ❖ الرمحي , ع. (2002). تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية . ed(الطبعة 01). (الأردن: دائرة المكتبة الوطنية).
- ❖ الشحنة , ر. (2015). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية . عمان الأردن : دار الجنان للنشر والتوزيع.
- ❖ الصياد, ج & ..ربيع, ع. (1984). مبادئ الطرق الفحصائية . ed(الطبعة 01). (المملكة العربية السعودية: الناشر تهامة).
- ❖ بن صغير, ع. (2013). الواقع إشكالية تطبيق الجبائية المحلية في الجزائر (صعوبة الإقطاع وآفاق التحصيل . (مجلة الندوة للدراسات القانونية 180-205, 01).
- ❖ بوتين , م. (2005). المراجعة مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق . ed(الطبعة 01). (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).
- ❖ توفيق , ع. (2004). منهج المهارات المالية والمحاسبية المتقدمة-الرقابة المالية والتدقيق الداخلي . ed(الطبعة 03).
- ❖ مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
- ❖ سواد, ز. (2009). مراجعة الحسابات والتدقيق . ed(الطبعة 01). (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع).
- ❖ شريقي , ع & ..براهيمي , ل. (2017). دور التدقيق البيئي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة . مجلة أبحاث ودراسات التنمية . 105-120.
- ❖ شريم , ع & ..بركات , ل. (2011). اصول مراجعة الحسابات . ed(الطبعة 03). (صنباء: الامين للنشر والتوزيع).
- ❖ عبد الله , خ. (2012). علم تدقيق الحسابات . عمان الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع.
- ❖ ناصر, م. (2009). تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر . مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير . 06-20, 09.
- ❖ نوى , ن. (2003). فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر . مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر 03, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر.